

أصول النحو

فى (الدر المصون) للسمين الحلبي



د. محمد محفوظ سيد (*)

تعريف أصول النحو :

يقول أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ) فى تعريف (أصول النحو)^(١): «إنها أدلة النحو التى تفرعت منه فروع وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التى تنوعت عنها جملته وتفصيله».

والسيوطي يُعرِّفه بأنه^(٢): «علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هى أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل».

وقد ذكر أبو البركات الأنباري فائدة أصول النحو بقوله^(٣): «وفائدته التعويل فى إثبات الحكم على الحجة والتعليل، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع^(٤) الاطلاع على الدليل، فإن المُخلِّد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب؛ ولا ينفك فى أكثر الأمر من عوارض الشك والارتباب».

(*) مدرس النحو والصرف - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية البنات - جامعة عين شمس.

(١) لمع الأدلة فى أصول النحو لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تقديم: سعيد الأفغاني، ص ٨٠، وانظر: الاقتراح فى علم أصول النحو، للسيوطي (٨٤٩-٩١١هـ)، ضبطه د. أحمد سليم الحمصي، ود. محمد أحمد قاسم، الطبعة الأولى ١٩٨٨م، ص ٢٢.

(٢) الاقتراح، ٢١.

(٣) لمع الأدلة فى أصول النحو، ص ٨٠، وانظر: الاقتراح ٢٢.

(٤) يفاع: المشرف من الأرض والجبل أو التل المشرف.

وقد فرق د. تمام حسان بين نوعين من الأصول يقول^(١): «إذا نظرنا إلى الثوابت في لغتنا العربية وجدناها تقع في نوعين يسمى كل منهما باسم الأصول:

- أ - الأصول المنهجية: كما تبدو مثلاً في كتاب (الاقتراح) للسيوطي بما يشتمل عليه من كلام في السمع والقياس والتعليل والتأويل ...».
- ب - وثانيهما ما عُرف عند النحاة باسم الأصول الثابتة، كما هي - مثلاً - في كتاب (الأصول) لابن السراج (ت ٣١٦هـ)، وتفهم من كلام ابن مالك في قوله^(٢):

والأصل في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا

وقد جعل أبو البركات الأنباري (أصول النحو) علماً قائماً بذاته يقول^(٣): «علوم الأدب ثمانية، اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصناعة الشعر، وأخبار العرب، وأنسابهم... وأحققاً بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما: علم الجدل في النحو، وعلم أصول النحو، فيُعرف به القياس وتركيبه، وأقسامه من قياس العلة وقياس الشبه، وقياس الطرد إلى غير ذلك على حد أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لا خفاء به لأن النحو معقول من منقول؛ كما أن الفقه معقول من منقول».

أدلة النحو :

يقول السيوطي^(٤): «أدلة النحو الغالبة أربعة. قال ابن جني في (الخصائص)^(٥): أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس. وقال ابن

(١) انظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، للدكتور فاضل مصطفى السامي، ص ١٠، ١١، وكتاب الأصول للدكتور تمام حسان، ص ٧.

(٢) انظر: الفية ابن مالك ص ٢٥

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ٦١، وانظر: الاقتراح ١٨.

(٤) الاقتراح ٢١.

(٥) انظر: ١٩٣/١.

الأنباري في أصوله^(١): أدلة النحو ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال. فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع. فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم، وقد تحصل مما ذكرناه أربعة».

قلت: فيما ذهب إليه السيوطي من أن أبا البركات الأنباري لم ير في (الإجماع) دليلاً للاحتجاج به نظر؛ إذ إن أبا البركات الأنباري قد ذكره دليلاً في موضع آخر يقول^(٢): «والإجماع حجة قاطعة».

ومن ثم تكون الأدلة النحوية أربعة هي:

(١) السماع.

(٢) القياس.

(٣) استصحاب الأصل.

(٤) الإجماع.

أولاً: السماع :

يقول السيوطي في تعريف السماع بأنه^(٣): «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه - صلى الله عليه وسلم -، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر؛ فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت».

فالسماح إذن يعتمد على ثلاثة مصادر، هي:

١- القرآن الكريم وقرآته.

٢- الحديث النبوي.

٣- كلام العرب.

(١) انظر: لمع الأدلة في أصول النحو ٨١.

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو ٩٨.

(٣) الاقتراح ٣٦.

(١) القرآن الكريم وقراءاته :

قال السيوطي^(١): «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية. سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً».

فالقرآن كله حجة في العربية، أجمع على ذلك جميع النحاة^(٢)، ولكنهم رغم ذلك على المستوى التطبيقي لم يولوا القرآن العناية اللائقة به من حيث الاستشهاد به في أبواب النحو والصرف كمصدر الاستشهاد الأول. ولم يكتف النحويون بالانصراف عن النص القرآني كمصدر أساس لاستنباط القواعد منه، بل ذهب كثير منهم إلى الطعن في القراءات بأساليب مختلفة، وكذا لجأوا إلى التأويل والتحمل وتحميل الآيات ما لا تطيق من وجوه متكلفة، لكي توافق القواعد والمقاييس التي وضعوها^(٣). وهكذا كانت نماذج القرآن التي استشهد بها النحاة قليلة نسبياً وغير ملائمة لما حددوا للقرآن من مكانة من حيث الاحتجاج به.

موقف السمين من الاستشهاد بالقرآن وقراءاته :

أما موقف السمين من الاستشهاد بالقرآن وقراءاته - فلطبيعة كتابه (الدر) ومنهجه الذي حدده المؤلف فيه - فقد التزم بلغته وقراءاته، وأكثر من الاستشهاد به؛ حيث نجده في مواضع كثيرة من كتابه يشير إلى أن لغة القرآن الكريم وقراءاته هي أوثق السماع وأجله^(٤)؛ لذا كثيراً ما نجده يرد من

(١) الاقتراح ٣٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/١٤٨، وسر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩١هـ)، تحقيق: د. حسن هندوي، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ٣١٨/١، والمزهر في علوم اللغة للسيوطي، شرح: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد الجاوي، الطبعة الثالثة، مكتبة دار التراث- القاهرة، ٢٥٧/١، والحجة في القراءات السبع لابن خالويه ٣٧، ٣٨، والاقتراح ٣٦.

(٣) انظر: الرواية والاستشهاد للدكتور محمد عيد، ص ١١٨: ١٢٨، والشواهد والاستشهاد في النحو للدكتور/

عبد الجابر علوان، ص ٢٠٠: ٢٩٤، وفي أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغاني، ص ٢٨: ٤٥.

(٤) انظر مثلاً: ٣٦٨/١، ٣١٢/٢، ١٢٢، ٣٢٠، ٥٩٤، ٢١٣/٣، ٣٠٢، ٦٥٦، ١٨/٤، ١١٤، ١٩٣، ١٩٤.

يطعن في قراءة ما متواترة أو شاذة، أو يحاول الطعن فيها. فعنده^(١): «الإقدام على تخطئة ما ثبت عن الأئمة لا يسهل». و«إذا صح النقل لا يعارض بالقياس»^(٢).

والقراءة القرآنية قد يستدل بها السمين على ترجيح أحد أوجه الإعراب، على نحو ما ذكر في إعراب (ومن الذين هادوا) من قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ (المائدة: من الآية ٤١) حيث اختار^(٣) في إعرابها عطفًا على (من الذين قالوا) محتجًا بقراءة الضحاك^(٤): (سماعين) بالنصب على الذم بفعل محذوف، فالكلام إذا ليس جملة مستقلة، ومن ثم لم يختر إعرابها خبرًا مقدمًا باعتبار (سماعون) مبتدأ مؤخر.

وفي إعراب (فريقًا) من قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ (الأعراف: من الآية ٣٠)، يقول^(٥): «ويؤيد إعرابه حالاً قراءة^(٦) أبي بن كعب: (تعودون فريقين: فريقًا هدى وفريقًا حق عليهم الضلالة)، ففريقين نصب على الحال».

- وقد يستدل بالقراءة على تقوية رأي من الآراء، ففي قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ (البقرة: من الآية ١٧)، قرأ ابن السميعة^(٧) (كمثل

(١) الدر المصون ١٧٤/٢.

(٢) الدر المصون ٢٧٨/٢.

(٣) انظر: الدر المصون ٢٦٧/٤.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢٦٠/٤.

(٥) الدر المصون ٢٩٩/٥.

(٦) انظر: البحر المحيط ٣٩/٥.

(٧) انظر: البحر المحيط ١٢٦/١. وابن السميعة هو: محمد بن عبد الرحمن اليماني، قرأ على أبي حيوة

وطاوس، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات الفراء ١٦١/٢.

الذين) بلفظ الجمع، و(استوقد) بالإفراد، يقول السمين^(١): «وهذه القراءة تقوي قول من يقول لك إن أصل (الذي): الذين، فحذفت النون».

وفي قراءة^(٢): «ولكن البار» (البقرة: من الآية ١٧٧)، يقول السمين^(٣): «وهي تقوى أن (البر) بالكسر المراد به اسم الفاعل لا المصدر».

- وقد يستدل السمين بالقراءة على رد رأي من الآراء، ففي قوله تعالى: «لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَتَّكُوا وَجُوهَكُمْ» (البقرة: من الآية ١٧٧)، بنصب (البر)^(٤). رد بها السمين على من منع جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها يقول^(٥): «وتقديم خبر (ليس) على اسمها قليل حتى زعم منعه جماعة، منهم ابن درستويه^(٦) قال: لأنها تشبه (ما) الحجازية، ولأنها حرف على قول جماعة، ولكنه محجوج بهذه القراءة المتواترة».

(٢) الأحاديث النبوية :

أجمع العلماء على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - هو أفصح من نطق بالضاد، وأن كلامه هو أفصح كلام وأصح بعد كلام الله تعالى، وأنه أكثر النصوص دقة من حيث توثيقه^(٧).

ورغم هذا فقد اختلف النحاة في الاحتجاج بالحديث، وقد ذهب أكثر المحدثين إلى تقسيم النحاة إزاء الاستدلال بالحديث النبوي إلى ثلاثة أقسام^(٨):

(١) الدر المصون ١/١٥٩.

(٢) دون نسبة في الكشف ١/٢١٨.

(٣) الدر المصون ٢/٢٤٧.

(٤) هي قراءة: حمزة، وحفص عن عاصم، انظر: السبعة ١٧٦.

(٥) الدر المصون ٢/٢٤٥.

(٦) ابن درستويه هو: عبد الله بن جعفر (ت ٣٤٧هـ)، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه المرزباني، له (الإرشاد).

انظر: نزاهة الألباء ٢٨٣.

(٧) انظر: الاقتراح ٤٢: ٤٤، وخزانة الأدب ٩/١.

(٨) انظر: خزانة الأدب ٩/١: ١٣، والرواية والاستشهاد باللغة ١٣١: ١٣٤، والشواهد الاستشهاد في النحو ٣٠١: ٣١٠، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث ٢٠: ٢٩.

الأول : نحاة يمنعون الاستشهاد بالحديث :

- وعلى رأس هؤلاء أبو حيان والحسن ابن الضائع^(١) وحجتهم^(٢):
- أن الرواة قد جوزوا نقل الحديث بالمعنى، مما أدى إلى رواية الحديث الواحد بروايات متعددة.
 - أنه وقع اللحن كثيراً في ما روى من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع.
 - أن أئمة النحو من البصريين والكوفيين لم يستشهدوا بالحديث وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من البغداديين والأندلسيين^(٣).

(١) ابن الضائع هو: علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيلي المعروف بابن الضائع، نحوي، (ت ٦٨٠هـ)، من تصانيفه: «شرح كتاب سيبويه في النحو». انظر: بغية الوعاة ٣٥٤، ٣٥٥، ومعجم المؤلفين ٥٢٠/٢.

(٢) انظر: الاقتراح ٤٠: ٤٢، وخزانة الأدب ٩/١.

(٣) أثبت بعض المحدثين أن النحاة الأوائل قد وقع في كلامهم الاستشهاد بالحديث في مسائل النحو والصرف كالخليل، وسيبويه، وأبي عمرو بن العلاء، والكسائي، والفراء وغيرهم، ولكن على تفاوت بينهم في كثرة الاستشهاد وقلته، وإن كان الغالب عليهم قلة الاستشهاد به؛ ومن ثم يبدو من كلامهم أن كل النحويين قد وقع في كلامهم الاستشهاد بالحديث في النحو والصرف، فهم في هذا فريقان:

الأول: فريق يستدل بالحديث على قلة، من دون مبرر عند المتقدمين كالخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء وغيرهم، وبمبررات ساقها المتأخرون كابن حيان ومن تبعه.

الثاني: فريق توسع في الاستدلال به كإبن مالك ومن تبعه.

انظر: كلام د. خديجة الحديثي في «موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث» ص ٢٠: ٢٩، ود. عبد الجابر علوان في «الشواهد والاستشهاد في النحو» ص ٣٠١: ٣١٠.

ومما ينبغي الإشارة إليه هنا هو قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة والخاص بموضوع الاستشهاد بالحديث، وهو قرار نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية ج ٧/٤ ونصه:

= «اختلف علماء اللغة العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم في روايتها، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

- ١- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.
- ٢- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الأتفة على الوجه الآتي:
 - أ- الأحاديث المتواترة المشهورة.
 - ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
 - ج- الأحاديث التي تُعد من جوامع الكلم.
 - د- كتب النبي - صلى الله عليه وسلم -.
 - هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه - صلى الله عليه وسلم - كان يخاطب كل قوم بلغتهم.
 - و- الأحاديث التي عُرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء ابن حيوة وابن سيرين.
 - ز- الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة.

الثاني : نحاة يجيزون الاستشهاد به :

وعلى رأس هؤلاء ابن مالك، وتبعه ابن هشام، وابن خروف^(١)،
والرضي^(٢)، والبغدادى^(٣)، وقد رد الأخير على المانعين بوجهين^(٤):

أولاً : النقل بالمعنى كان في الصدر الأول قبل تدوين الحديث في
الكتب وقبل فساد اللغة، وغاية ما حدث تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ،
فلا فرق ، فاليقين هنا غير شرط، والظن كاف.

ثانياً : لا يلزم من عدم استدلال النحاة الأوائل بالحديث عدم صحة
الاستدلال به.

الثالث : موقف وسط :

حيث ميّز أصحاب هذا الرأي بين نوعين من الحديث:

أولاً : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه.

ثانياً : قسم يعتني ناقله باللفظ لمقصود خاص، وهذا النوع أجازوا
الاستدلال به دون الأول.

(١) ابن خروف هو: علي بن محمد الحضرمي الرندي الإشبيلي الأندلسي، المعروف بابن خروف الأندلسي،
وُلد سنة ٥٢١هـ أديب، نحوي، أصولي، اختلف في وفاته، فقيل: ٦٠٣هـ، وقيل ٦٠٥هـ، وقيل ٦٠٦هـ،
وقيل ٦١٠هـ من تصانيفه: «شرح كتاب سيويه»، و«شرح الجمل للزجاجي». انظر: وفیات الأعيان
٤٣٣/١، وبغية الوعاة ٢/٢٠٣، والبلغة ٢٠٦.

(٢) الرضي هو: محمد بن الحسن الرضي الاسترأبادي، نجم الدين، عالم بالعربية، من أهل استرأباد، توفي
٦٨٦هـ اشتهر بكتابه (الواقية في شرح الكافية لابن الحاجب) في النحو، و(شرح مقدمة ابن الحاجب)
وهي المسماة بالشافعية في علم الصرف. انظر: الأعلام ٨٦/٦.

(٣) البغدادى هو: عبد القادر بن عمر البغدادى، وُلد سنة ١٠٣٠هـ أديب، لغوي، دخل دمشق والقاهرة وتوفي
بها سنة ١٠٩٣هـ له: «خزانة الأدب» و«شرح شواهد مغني اللبيب». انظر: كشف الظنون ١٣٣٠،
والأعلام ١٦٧/٤.

(٤) انظر: خزانة الأدب ٩/١، ١٠.

موقف السمين من الاستدلال بالحديث :

إذا نظرنا إلى الشواهد التي ذكرها السمين في (دره) نجدها كثيرة، مما تجعله في مصاف المتوسعين في تجويز الاستشهاد بالحديث، وموقفه هذا على الرغم من أنه تتلمذ على يد شيخه أبي حيان، وهو المعروف بعدم جوازه الاستدلال بالحديث الشريف، وتحامله الشديد على من يجيزه. فالسمين كان يعد الحديث النبوي نوعاً من أنواع السماع الموثوق به، سواء في اللغة أو في الصناعة النحوية. ومن ثم وجدنا مادة الحديث غزيرة في كتابه تصل إلى مئات الأحاديث التي يستدل بها على معنى لغوي، أو قواعد نحوية، أو رأياً من الآراء، أو اختياره لأحد الأوجه المذكورة، وهذا بعض ما استشهد به:

في إعراب قوله تعالى: «صِرَاطَ الَّذِينَ» (الفاتحة: من الآية ٧)، ذكر السمين^(١) أقسام البدل ومنه بدل البداء^(٢) وقد استدل عليه بقوله - صلى الله عليه وسلم -^(٣): «إن الرجل ليصلي الصلاة، وما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى العشر» ثم قال معقلاً^(٤): «ولا يرد هذا في القرآن».

- وفي قوله تعالى: «عِنْدَ رَبِّهِمْ» (البقرة: من الآية ٦٢).

ذكر السمين أن (عند) ظرف مكان قد يخرج إلى ظرف الزمان^(٥) مستنداً بقوله - صلى الله عليه وسلم -^(٦): «إنما الصبر عند الصدمة الأولى».

- وفي جواز ظهور خبر المبتدأ بعد (لولا) أجازة السمين مستنداً بما جاء في الحديث الشريف يقول^(٧): «وإن كان - يعني الخبر - كوناً مقيداً فلا

(١) انظر: الدر المصون ٦٥/١.

(٢) البداء: ظهور الصواب بعد خفائه.

(٣) رواه أحمد. انظر: الفتح الرباني ١٣٨/٤؛ فيض القدر ١٧٦٨/٤.

(٤) الدر المصون ٦٥/١، ٦٦.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٠٥/١.

(٦) رواه البخاري في الجنائز (فتح الباري) ١٤٨/٣، ومسلم: الجنائز ٦٣٨/٢.

(٧) الدر المصون ٤١١/١.

يخلو: إما أن يدل عليه دليل أو لا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، نحو قوله عليه السلام^(١): (لولا قومك حديثو عهد بكفر)».

- وعند حديثه عن عمل (لا) النافية للجنس، ذهب مذهب الجمهور أنها لا تعمل في المعرفة البتة، وما ظاهره ذلك يؤول، لذلك يقول^(٢): «وقوله عليه السلام^(٣): (لا قریش بعد اليوم إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده)، فمؤول».

- اختلف النحاة في (آل) هل يضاف إلى المضممر أم لا؟.

ذكر السمين^(٤) هذا الخلاف حيث منهم من منع، ومنهم من أجاز، وقد استدل على جوازه بقوله - عليه السلام -، لما سُئل فقيل: يا رسول الله من آلك؟، فقال: (آلي كل تقى إلى يوم القيامة)^(٥).

- وقد استدل على أن (رجع) قد يضمن معنى (صار)، فيرفع الاسم وينصب الخبر^(٦) بقوله - صلى الله عليه وسلم -^(٧): (لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض).

- أجاز بعض العلماء إعراب جمع المذكر السالم بالحركات على النون مع (الياء) دون (الواو)^(٨)، ومنهم من أجاز مع الواو أيضاً^(٩)؛ إلا أن السمين^(١٠) رأى جوازه مع الياء دون الواو مستدلاً بقوله - صلى الله عليه وسلم -^(١١): (اللهم اجعلها عليهم سنيئاً كسنيين يوسف). أما مع (الواو)، فقد

(١) رواه البخاري: الحج (فتح الباري) ٤٣٩/٣، ومسلم: الحج ٩٦٨/٢.

(٢) الدر المصون ٨٣/١.

(٣) رواه البخاري (فتح الباري) الجهاد ١٥٧/٦، مسند أحمد ٢٣٣/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٤٢/١، ٣٤٣.

(٥) انظر: المقاصد الحسنة ٥.

(٦) انظر: الدر المصون ١٦٦/١، ١٦٧.

(٧) رواه البخاري: العلم (فتح الباري) ٢١٧/١.

(٨) أجازة أبو علي الفارسي، انظر: الدر المصون ٣٦١/٤، ٤٢٦/٥.

(٩) أجازة أبو البقاء العكبري، انظر: الإملاء ٢٢٩، والدر المصون ٣٦١/٤.

(١٠) انظر: الدر المصون ٣٦١/٤، ٤٢٦/٥.

(١١) رواه مسلم (المساجد) ٤٦٧/١، ومسلم أحمد ٣٨١/١. والرواية فيهما (كسني يوسف).

أجازه السمين^(١) إذا سمي به فيقول: «فيقال: (جاء الزيدونُ ورأيتُ الزيدونُ ومررتُ بالزيدون) كـ (جاء الذون ورأيتُ الذون ومررتُ بالذون) هذا إذا سمي به، أما ما دام جمعاً، فلا أحفظ فيه ما ذكره أبو البقاء ومن أثبت حجةً على مَنْ نفى، لا سيما مع تقدمه في العلم والزمان».

- وفي (ما) من قوله تعالى: «وَمَنْ يَغْلُ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (آل عمران: من الآية ١٦١)، يقول السمين^(٢): «و(ما) موصولة بمعنى (الذي)، فالعائد محذوف أي: غُلُّه، ويدل على ذلك الحديث: (إن أحدهم يأتي بالشيء الذي أخذه على رقبته)».

- في معنى (لو) من قوله تعالى: «وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ» (البقرة: من الآية ٢٠) فضل السمين^(٣) عبارة سيبويه^(٤) أنه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره على عبارة غيره حرف امتناع لامتناع وذلك: «لصحة العبارة الأولى في نحو قوله تعالى: «لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِزَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ» (الكهف: من الآية ١٠٩)، وفي قوله عليه السلام: (نعم العبد صهيّب لو لم يخف الله لم يعصه)^(٥)».

- وقد استدلل السمين^(٦) على جواز الفصل بين المتضايقين بقوله - صلى الله عليه وسلم -^(٧): (هل أنتم تاركو لي صاحبي، تاركو لي امرأتي)؛ أي: تاركو صاحبي لي، تاركوا امرأتي لي.

(١) الدر المصون ٣٦٢/٤.

(٢) الدر المصون ٤٦٨/٣.

(٣) انظر: الدر المصون ١٨٢/١.

(٤) انظر: الكتاب ٢٢٤/٤. وانظر: شرح الكافية لابن مالك ١٦٣٠/٣، والجنى الداني ٢٨٨.

(٥) المقاصد الحسنة ٤٤٩.

(٦) انظر: الدر المصون ١٦٧/٥.

(٧) رواه البخاري، تفسير سور الأنعام ٣، فتح الباري ٣٠٣/٨.

واستشهد على مجيء (لو) بمعنى (إن) الشرطية^(١) بقوله - صلى الله عليه وسلم -^(٢): (ردوا السائل ولو بظلفٍ مُحْرَقٍ).

- وفي قوله تعالى: ﴿لَمْ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ﴾ (آل عمران: من الآية ٧١)، قرأ^(٣) عبيد بن عمير^(٤) (لم يلبسوا وتكتموا)، فخرَّجها السمين على حذف نون الرفع للتخفيف، محتجاً بما جاء في الحديث يقول^(٥): «فإن يثبت هذا قراءة ولا بد، فليكن مما حُذِفَ فيه نون الرفع تخفيفاً حيث لا مقتضى لحذفها، ومن ذلك قراءة بعضهم^(٦) ﴿قالوا سحران تظاهرا﴾ (القصص: من الآية ٤٨) بتشديد الظاء، الأصل: (تتظاهران)، فأدغم التاء في الظاء، وحذف النون تخفيفاً، وفي الحديث: (والذي نفسي بيده، لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا)^(٧)، يريد - عليه السلام -: لا تدخلون ولا تؤمنون لاستحالة النهي معنى».

- وقد يستدل السمين على المعنى اللغوي للألفاظ محتجاً بما جاء من أحاديث، وهو كثير جداً في (الدر)^(٨) منها:

(١) انظر: الدر المصون ٤١٧/٢.

(٢) مسند أحمد ٧٠/٤ والرواية فيه: (ولو بظلفٍ مُحْرَقٍ أو محرق)، والموطأ بشرح الباجي ٢٣٤/٧ والرواية فيه (ردوا المسكين...).

(٣) انظر: البحر المحيط ٢٠٩/٣.

(٤) هو: أبو عاصم الليثي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن، وروى عنه ثلة من الصحابة، وروى عنه مجاهد وعطاء (ت ٧٧٤هـ)، طبقات القراء ٤٩٦/١.

(٥) الدر المصون ٢٤٧/٣، ٢٤٨.

(٦) هي قراءة: يحيى الذماري، انظر: الشواذ ١١٤.

(٧) رواه أبو داود (إفشاء السلام) انظر: ٢٢٠٧/٤، والترمذي (إفشاء السلام) في: تحفة الأحوزي ٤٦٠/٧، ومسلم (إفشاء السلام) ٧٤/١.

(٨) انظر: الدر المصون مثلاً: ١٠/١، ١٢، ٧٦، ٨٦، ٢٩٦، ٣٣١، ٣٩٠، ٣٩٧، ٢٣١/٣، ٥٤/٤.

تعريفه لمعنى (الغضب) يقول^(١): «والغضب: ثوران دم القلب إرادة الانتقام، ومنه قوله عليه السلام^(٢): (اتقوا الغضب فإنه جمرة تُوقد في قلب ابن آدم، ألم تروا إلى انتفاخ أوداجه وحمرة عينيه)».

وبهذه النماذج من الأحاديث الشريفة التي استدل بها السمين في (دره) يتبين لنا مدى اعتداده بالحديث النبوي كنوع من أنواع السماع الموثوق بها، وأنه لا ضير من الاستدلال به على مسائل اللغة، والنحو، والصرف.

(٣) كلام العرب :

كلام العرب شعر ونثر، وقد استشهد النحاة بكل منهما، واعتمدوا عليهما اعتماداً كبيراً في استنباط القواعد وتأصيلها.

أ - الشعر :

كان الشعر العربي الفصيح رافداً غزيراً من الروافد التي أمدت النحو العربي بالمادة التي تعينه على التقعيد والتنثيث، فمن يتصفح كتب النحويين على اختلاف مذاهبهم وأزمانهم، لا يجد أدنى عناء في ملاحظة مدى سيطرة المادة الشعرية على هذه المؤلفات، فلا نكاد نجد في كتب النحويين قاعدة غير محتج عليها بشاهد أو أكثر من الشعر^(٣).

(١) الدر المصون ٧٦/١.
(٢) رواه الترمذي في: تحفة الأحوذى ٢١٩/٣، وأحمد في المسند ١٩/٣ والرواية فيه (توقد في جوف ابن آدم، ألا ترون...)

(٣) من الأدلة على طغيان الشاهد الشعري على كتب النحو كثرة تلك الشواهد عن غيرها من مصادر الاستشهاد كالقرآن والحديث ونثر العرب، وقد نقل د. عبد الجابر علوان في كتابه (الشواهد والاستشهاد) إحصاء عن عدد الشواهد في كل من: (كتاب) سيويو، و(المقتضب) للمبرد، و(حلية المقصود في المقصور والممدود) لأبي البركات الأنباري، وهؤلاء من البصريين، أما من الكوفيين فذكر كتابي: (الأضداد)، و(شرح القصائد السبع الطوال) لابن الأنباري الكوفي، وفي هذه الكتب الممثلة لمذاهبين الكبيرين وجد أن شواهد الشعر أكثر عدداً بنسبة كبيرة عن غيرها.

وقد ذكر بعض الباحثين عدة أسباب لتقدم الشعر على غيره من مصادر الاستشهاد وخاصة النثر منها:

- المنزلة العظيمة للشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام.

= - الخصوصية التي للشعر في تعبيراته وتراكيبه أقرب إلى ما يريده العلماء، فهو يحقق لهم طمأنينة الدراسة.

وقد انعكس هذا بالطبع على كل المصنفات التي يشكل النحو أحد عناصرها الرئيسية كالتفسير، فالشعر أصبح يشكل المادة الرئيسة للاستشهاد والاحتجاج لكل ما يرد في هذه المصنفات مما يتعلق بالنحو واللغة. وقد ظهر هذا الأمر واضحاً جلياً في (الدر المصون)؛ فالشواهد الشعرية فيه كثيرة ومتنوعة، حيث لا تخلو صفحة من صفحاته من استشهاده الشعرية حتى إنها بلغت عنده آلاف الأبيات التي تنتمي - ما عدا قليلاً منها - إلى عصور اللغة الفصيحة.

• ومن هذه الشواهد:

- عند تفسيره قوله تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ (البقرة: من الآية ١٠٨)، استدل السمين^(١) على مجيء (سواء) ظرفية بمعنى (وسط) بقول حسان بن ثابت^(٢):

يا ويح أصحاب النبي ورهطه بعد المعيب في سواء المخذ

-
- قلة النثر الذي وصل النحاة من العصر الجاهلي.
 - اعتقاد النحاة بأن رواية الشعر أدق من رواية النثر، وذلك لسهولة حفظ الشعر وانتشار تداوله.
 - راجع: الرواية والاستشهاد للدكتور محمد عيد، ص ١٤٥، والشواهد والاستشهاد لعبد الجابر علوان ص ٣٢:٣٤.

ويضيف د. محمد عيد أن النحاة لم يكتفوا بتقديم الشعر على النثر فهم لم يقدموا الشعر على إطلاقه بل اهتموا اهتماماً خاصاً بالغريب منه، وكذا اعتمدوا على الرجز أكثر من غيره من الشعر، وأن سبب لجونهم إلى هذا هو نشدانهم الصفاء والنقاوة والأصالة في المادة الرئيسية التي يستنبطون منها قواعدهم.

والنحاة أيضاً لم يأخذوا بكل ما وقع تحت أيديهم بل قيدوا الأخذ بزمان وامكنة خاصة، فقد نقل السيوطي عن الفارابي في (الاقتراح: ص ٤٤، ٤٥) نصاً ذكر فيه القبائل التي يؤخذ عنها، والقبائل التي لا يؤخذ عنها وأسباب ذلك، وخلصته: أنه كلما توغلت القبيلة في البداوة وبعدت عن الحضار وعن الأعاجم كانت أهلاً للاستشهاد بلغتها؛ أما من حيث الزمان فقد ذكر البغدادي في (الخزانة ٥/١، ٦) أن العلماء قد قسموا الشعراء إلى طبقات أربع: الجاهليون، والمخضرمون، والمتقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، والمولدون، فالأوليان يستشهد بشعرهما إجمالاً، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً، واختار الزمخشري الاستشهاد بكلام من يوثق به منهم، وتبعه البغدادي على ذلك، وذكر السيوطي في (الاقتراح ص ٥٥) نقلاً عن ثعلب أن الأصمعي قال: «ختم الشعر بإبراهيم ابن هرمة وهو آخر الحجج».

(١) انظر: الدر المصون ٦٦/٢.

(٢) في ديوانه ٩٦ برواية (يا ويح أنصار)، وهو في اللسان (سواء).

- وفي قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ (آل عمران: من الآية ١٩٥)، أجاز السمين^(١) في الجملة القسمية (لأكفرن) أن تأتي خبراً للمبتدأ (الذين هاجروا)، وهو ما منعه ثعلب^(٢)، فرد عليه بهذه الآية محتجاً بقول الشاعر^(٣):

جَشَاتُ فَقَلْتُ لَلَّذِ خَشَيْتُ لِيَأْتِيَنَّ وَإِذَا أَتَاكَ فَلَاتِ حِينَ مَنَاصِ

- وقد استدل السمين^(٤) على جواز استعمال (حَسِبَ) في اليقين بقول الشاعر^(٥):

حَسَيْتُ التَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَّاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا
- وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (آل عمران: ٢١).

كان الأخفش قد منع دخول الفاء في خبر المبتدأ الموصول المتضمن معنى الشرط المنسوخ، فردّه السمين يقول^(٦): «لما ضمن هذا الموصول معنى الشرط دخلت الفاء في خبره، وهو قوله: (فبشرهم)، وهذا هو الصحيح، أعني أنه إذا نسخ المبتدأ بـ (إن) فجواز دخول الفاء باق، لأن المعنى لم يتغير، بل ازداد توكيداً، وخالف الأخفش فمنع دخولها مع نسخه بـ

(١) انظر: الدر المصون ٥٤١/٣، ٥٤٢.

(٢) انظر: المغني ٥٣١، والبحر المحيط ٤٨٠/٣.

(٣) بلا نسبة في: البحر المحيط ٤٨٠/٣، والمغني ٥٣١.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٨٠/٢، ٤٨٢/٣، ٣٦٥/٤.

(٥) للبيد في ديوانه ١١٩ برواية (رايت التقى والحمد)، والدر اللوامع ١٣٢/١، وبلا نسبة في شرح الأشموني

٤٠/٢، وجمع الهوامع، تحقيق: د. عبد العال سالم، ٢١٦/٢.

(٦) الدر المصون ٩٣/٣.

(إن)، والسماع حجة عليه كهذه الآية، وكقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ (البروج: من الآية ١٠)، وكذلك إذا نسخ بـ (لكن) كقوله^(١):

فوالله ما فارقتمكم عن كلاله ولكن ما يقضى فسوف يكون

- وفي جواز عطف الاسم على الفعل لكون الفعل بتأويل اسم استدلال السمين^(٢) بما ورد من شواهد على جوازه نحو^(٣):

فألقيته يوماً يبير عدوه ومجر عطاء يستخف المعابرا
وقول الآخر^(٤):

يا ربّ بيضاء من العواهج أم صبي قد حباً أو دارج
وقول الآخر^(٥):

بات يعضيها بعضب باتر يقصد في أسوقها وجائر
أي: مبيراً، أو أم صبي حاب، وقاصد.

- وفي مسألة الفصل بين المتضايفين، اختار السمين جوازه مستدلاً بما جاء في أشعار العرب حيث ذكر^(٦) أحداً وعشرين شاهداً فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه.

(١) للأفوه الأودي وليس في ديوانه، وهو له في: الدرر اللوامع ٨٠/١ برواية (فو الله ما فارقتمكم قاليا لكم)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم، ٦٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٢/١.

(٢) انظر: الدر المصون ٥٨/٥.

(٣) للناخبة في: ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ٧١ برواية (... وبحر عطاء يستخف)؛ وبلا نسبة في: رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق، ط. الثانية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ٤٧٤، والبحر المحيط ٥٢١/٨، وشرح ابن عقيل، تحقيق: محمد فؤاد عبد الحميد، مكتبة دار التراث - القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ٢٤٤/٣.

(٤) لجندب بن عمرو في: ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر، ٣٦٣، وخزانة الأدب ٢٢٨/٤، وبلا نسبة في: أمالي ابن الشجري ٤٣٨/٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٧٢/٣، ومعاني القرآن للفرأء ٢١٤/١، وخزانة الأدب ١٤٢/٥، ١٤٤، واللسان (درج) (عهج)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني ١٢٠/٣.

(٥) بلا نسبة في: أمالي ابن الشجري ٤٣٧/٢، ٢٠٥/٣، وخزانة الأدب ١٤٣/٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٤٥/٣.

(٦) انظر: الدر المصون ١٦٨/٥: ١٧٥.

- وقد يستدل السمين بالشاهد الشعري على القراءة الشاذة، ففي قراءة^(١) «يُوقِنُونَ» (البقرة: من الآية ٤)، بهمز الواو. استدل عليها بقول الشاعر^(٢):

أَحَبُّ الْمُؤَقِّدِينَ إِلَى مُوسَى وَجَعْدَةٌ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ
بهمز المؤقدين^(٣).

- وقد يحتج بالشاهد الشعري في رد بعض الآراء، ففي (مَنْ) من قوله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ» (البقرة: من الآية ٨)، زعم الكسائي^(٤) أنها لا تكون إلا في موضع تختص به النكرة نحو^(٥):

رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غِيظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَتَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطَغْ
فرده السمين بقوله^(٦): «وهذا الذي قاله هو الأكثر، إلا أنها قد جاءت في موضع لا تختص به النكرة قال^(٧):

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا

وقد يرفض السمين حكماً من الأحكام بحجة عدم سماع ما يؤيده، فقد رفض كون (لكن) عاطفة إذا لم يكن معها الواو وكان ما بعدها مفرداً

(١) هي قراءة أبي حية النميري. انظر: البحر المحيط ٧٠/١، والشواذ ٢.
(٢) لجرير في ديوانه، دار صادر، ودار بيروت، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، ١١٦. والرواية فيه: (لحَبُّ الواقدان إلى موسى وجعده لو...)، وله أيضاً في الخصائص ١٧٧/٢، ١٤٨/٣، ١٥١، ٢٢٢ برواية (لحب الموقدان)، وبلا نسبة في: البحر المحيط ٧٠/١ برواية (لحب الموقدين)، والمغني ٨٩٧، والمحتسب ٤٧/١.

(٣) انظر: الدر المصون ١٠١/١.

(٤) انظر: البحر المحيط ٥٨/١.

(٥) لسويد بن أبي كاهل اليشكري في: الدر اللوامع ٦٩/١، وأمالى ابن السجري ٤٤٠/٢، وشرح المفصل ١١/٤، وخزانة الأدب ١٢٣/٦، ١٢٩، ١٢٥، ٤٦٧، والبحر المحيط ٨٥/١، وبلا نسبة في: أمالي ابن السجري ٢١٩/٣، وهمع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم ٣١٦/١، ١٧٧/٤.

(٦) الدر المصون ١١٨/١.

(٧) يُنسب إلى حسان بن ثابت، وكعب بن مالك، وعبد الله بن رواحة في: الدر اللوامع ٧٠/١، وتمامه: (حب النبي محمد إيانا)، ولحسان بن ثابت فقط في: شرح المفصل ١٢/٤، وبلا نسبة في: البحر المحيط ٨٥/١، وهمع الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم ٣١٧/١، ١٦/٣.

يقول^(١): «الجمهور على أنها تكون عاطفة إذا لم يكن معها الواو، وكان ما بعدها مفردًا، وذهب يونس (ت ١٨٢هـ) إلى أنها لا تكون عاطفة، وهو قوي، فإنه لم يسمع من لسانهم: ما قام زيد لكن عمرو، وإن وجد ذلك في كتب النحويين فمن تمثيلاتهم، ولذلك لم يمثل بها سيبويه^(٢) إلا مع الواو وهذا يدل على نفيه».

- وفي تعريف ابن زيد^(٣) الوسنان: الذي يقوم من النوم وهو لا يعقل حتى إنه ربما جرد السيف على أهله، يقول السمين^(٤): «وهذا القول ليس بشيء لأنه لا يفهم من لغة العرب ذلك».

رغم اعتداد السمين الكبير بالشاهد الشعري نجده قد يرفض بعض الشواهد الشعرية المخالفة للقاعدة، ويعدّها ضرورة لندورها، وكونها لا تؤلف ظاهرة مطردة، وهو في هذا تابع للبصريين الذين كانوا يطالبون بالاطراد.
من ذلك:

- أنه يشترط في الجملة الحالية المثبتة أن لا تسبق بالواو، أما قول الشاعر^(٥):

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرَاهُنَهُمْ مَالِكًا

(١) الدر المصون ٢٩/٢، ٣٠.

(٢) انظر: الكتاب ٩٠/١، ٩١.

(٣) هو: عبد الرحمن بن زيد المدني، له تفسير القرآن الناسخ والمنسوخ (ت ١٨٢هـ). انظر: هدية العارفين ٥١٢/٥.

(٤) الدر المصون ٥٤١/٢.

(٥) لعبد الله بن همام السلولي في: الدرر اللوامع ٢٠٣/١، وشرح الشواهد للعيني ١٨٧/٢، وشرح الأشموني ٣١٨/٢، وبلا نسبة في المقرب لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الحوراي وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد، ١٧٢، وجمع الهوامع ٤٦/٤، واللسان (رهن).

فهو مؤول بإضمار مبتدأ قبله أي: وأنا أرهنهم^(١).
- وفي الظرف المكاني المختص يقول السمين^(٢): «والظرف المكاني المختص لا يصل إليه الفعل بنفسه بل بـ (في)، تقول: صليت في المسجد، ونمت في السوق... وإن ورد غير ذلك كان شاذاً... كقوله^(٣):

جزى الله بالخيرات ما فعلا بكم رفيقين قالاً خيمتي أم معبد

حذف حرف الجر وانتصاب المجرور بعد حذفه عند السمين لا يطرد، بل هو مخصوص بالضرورة أو بشذوذ^(٤)، ومنه^(٥):

تمرؤن الديار فلم تعوجوا كلامكم علي إذا حرام

أي: تمرؤن بالديار.

وقد حرص السمين على الدقة عند استشهاده بالشواهد الشعرية، حيث إذا كان للشاهد أكثر من رواية نص على ذلك نحو:

- استدل السمين على جواز الفصل بين المتضايقين بالمفعول به^(٦) بقول الشاعر^(٧):

فَزَجَّجْتُهَا بِمَرْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَهِ

(١) انظر: الدر المصون ٣٢٤/١، ٣٢٥.

(٢) الدر المصون ٢٦٧/٥، ٢٦٨، وانظر ٣٧٢/١، هناك استثناءات يتعدى الفعل فيها إلى الظرف المكاني المختص بنفسه نحو: دخلت الدار، ونزلت الخان، وسكنت الغرفة، انظر: شرح الرضي على الكافية، تحقيق وتعليق: يوسف حسن عمر ١٨٦/١، والدر المصون ٣٧٢/١.

(٣) بلا نسبة في: معجم الهوامع، تحقيق: عبد العال سالم ١٥٤/٣، والدر اللوامع ١٦٩/١، وصدره فيه: (جزا الله رب الناس خير جزائه)، وشذور الذهب ٢٢٣.

(٤) انظر: الدر المصون ١١٢/١، ٢٦٧/٥.

(٥) لجرير في: ديوانه ٤١٦، ورواية الصدر فيه: (أتمضون الرسوم ولا تحيا)، والدر اللوامع ١٠٧/٢ برواية (ولمن تعوجوا)، وخزانة الأدب ١٥٨/٧ و ١١٨/٩، ١١٩، ١٢١، وشرح المفصل ٨/٨.

(٦) انظر: الدر المصون ١٧٠/٥.

(٧) بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٣٥٧/١، والخصائص ٤٠٨/٢، وشرح المفصل ١٩/٣، وخزانة الأدب ٤١٥/٤، ٤١٦، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، والمقاصد النحوية ٥٧٤/٢.

ثم يقول: «ويروى: فزجتها فتدافعت، ويروى: فزجتها متمكناً».

ثم ذكر اختلاف الفراء^(١)، وابن جني^(٢) حول رواية هذا البيت.

- ومن ذلك أيضاً عند حديثه عن اللام في قوله تعالى: ﴿إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ﴾ (آل عمران: من الآية ٧٣)، يقول^(٣): «في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها زائدة مؤكدة، كهي في قوله تعالى: ﴿رَدِّفَ لَكُمْ﴾ (النمل: من الآية ٧٢) أي: ردفكم، ... ومثله^(٤)».

يَذْمُونَ لِلدُّنْيَا وَهُمْ يَرْضِعُونَهَا أَفَأَوقَى حَتَّى مَا يَدِرُّ لَهَا تَغْلُ

يريد: يذمون الدنيا، ويروى: (بالدنيا) بالباء، وأظن البيت: (يذمون لي الدنيا) فاشتبه اللفظ على السامع، وكذا رأيته في بعض التفسير، وهذا ليس بقوي».

أما ما يتعلق بالشعر المولّد فقد ساد منهج رفضه لدى النحويين كافة المتقدمين منهم والمتأخرين، وذلك نابع من خشيتهم أن يكون اللحن قد طرأ عليه، غير أن المتأخرين كانوا يكثر من الاستئناس به سواء نصوا عليه بأنه مولد أم سكتوا عن ذلك، وكان السمين أحد هؤلاء الذين يدعمون آراءهم بهذا الشعر لا على سبيل الاستشهاد، وإنما على سبيل الاستئناس ولا يجدون غضاضة في ذلك. من ذلك:

- في قراءة^(٥): ﴿وَإِذَا أَظْلَمَ﴾ (البقرة: من الآية ٢٠)، مبنياً للمفعول،

استدل الزمخشري^(٦) بها على أن (أظلم) متعد مستأنساً بقول أبي تمام^(٧):

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٥٨/١.

(٢) انظر: الخصائص ٤٠٨/٢.

(٣) الدر المصون ٢٥٠/٣، ٢٥١.

(٤) لعبد الله بن همام السلولي في: إصلاح المنطق لابن السكيت ٢١٣ برواية (وذموا لنا الدنيا)، واللسان (رضع).

(٥) هي قراءة: يزيد بن قضيبة والضحاك، انظر: الكشف ٢٢٠/١، والبحر المحيط ١٤٧/١.

(٦) انظر: الكشف ٨٦/١.

(٧) ديوان أبي تمام ٥٧/١، والكشاف ٨٦/١.

هما أَظْلَمَا حَالِيَّ ثُمَّتَ أَجَلِيَّ ظَلَامِيهِمَا عَنْ وَجْهِ أَمْرَدَ أَشْيَبٍ
فيقول السمين^(١): «ولا دليل في الآية لاحتمال أن أصله: وإذا أَظْلَمَ الليل
عليهم، فلما بنى للمفعول حذف (الليل)، وقام (عليهم) مقامه، وأما حبيب
فمولد».

ب - النشر :

النوع الثاني من كلام العرب هو النشر، وقد جاء في المرتبة الثانية
بعد الشعر الذي احتل المرتبة الأولى؛ والشاهد النثري موجود بكثرة في كتب
النحويين رغم أنه خضع لما خضع له الشعر من قيود تتعلق بتحديد قبائل
معينة يؤخذ عنها، وتحديد الأخذ بزمان خاص أيضاً^(٢).

وقد ورد الشاهد النثري في (الدر المصون) كثيراً، فقد كان السمين
يعتمد عليه في تقوية رأي من الآراء نحو:

- في قراءة^(٣): «وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا» (الأنعام: من الآية ١٠٩) بفتح
همزة (أن)، يقول السمين^(٤): «وجهها الناس على ستة أوجه، أظهرها: أنها

(١) الدر المصون ١/١٨١، وانظر: ٢٢٥/٣.

(٢) نقل السيوطي عن الفارابي في (الاقتراح ص ٤٤، ٤٥) قوله: «والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم
اقتدي، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم
أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم ائكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة،
وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملية فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن
سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخذ لا من
لخم، ولا من جذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقيط؛ ولا من قضاة، ولا من غسان، ولا من إياد
فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصاري يقرأون في صلاتهم بغير العربية؛ ولا من تغلب ولا
النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية؛ ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس؛ ولا من
عبد القيس لأنهم = كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس؛ ولا من أزدمان لمخالطتهم للهند
والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم؛ ولا من بني حنيفة
وسكان اليمامة؛ ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم؛ ولا من حاضرة
الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت
السننهم».

(٣) هي قراءة: نافع، وعاصم في رواية حفص، وحمزة والكسائي وابن عامر. انظر: السبعة ٢٦٥، والنشر
١٩٦/٢.

(٤) الدر المصون ١٠٢/٥.

بمعنى (العل)، حكى الخليل (أتيت السوق أنك تشتري لنا منه شيئاً): أي: لعلك، فهذا من كلام العرب - كما حكاه الخليل - شاهد على كون (أن) بمعنى (العل)». (العل).

- وفي مسألة الفصل بين المتضايقين استدل السمين على جوازه بما ورد من لسان العرب من أمثلة نثرية حيث ذكر قولهم^(١):

(هو غلام إن شاء الله أخيك) يريدون: هو غلام أخيك.

و(إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها): أي صوت ربها والله.

ففصل بالجملة في المثال الأول، وبالقسم في الثانية، وهو في قوة الجملة.

- وفي قوله تعالى: ﴿كَمَا هَذَاكُمْ﴾ (البقرة: من الآية ١٩٨)، أجاز^(٢) أن تكون (الكاف) للتعليل بمعنى (اللام)، أي: اذكروه لأجل هدايته إياكم، وعليه قولهم: (كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه)^(٣).

- وفي إعراب قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ﴾ (البقرة: من الآية ٢٨٥)، اختار السمين^(٤) فيها أن (المؤمنون) مبتدأ أول، و(كل) مبتدأ ثان، و(آمن) خبر للمبتدأ الثاني، و(كل آمن) خبر للمبتدأ الأول، وهنا لا بد لها من رابط بين هذه الجملة وبين ما أخبر بها عنه، فقدره محذوفاً: (كل منهم)، وجعله كقولهم: (السمن منوان بدرهم) تقديره: منوان منه.

• الأمثال :

أما الأمثال العربية، فكثيراً ما كان السمين يعتمد عليها كمورد آخر لبناء القواعد، وقد يستأنس بها في معرض مفردات الألفاظ القرآنية وأصولها، من ذلك:

(١) انظر: الدر المصون ١٦٧/٥.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٣٢/٢.

(٣) انظر: الكتاب ١٤٠/٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٦٩١/٢.

- يقول السمين^(١): «والفلاح أصله الشَّقُّ، ومنه قوله: (إن الحديد بالحديد يفلح)^(٢)».

- وقد استدل^(٣) على أن من مسوغات الابتداء بالنكرة إذا كانت في جواب الشرط بالمثل العربي^(٤): (إن ذهب عَيْرٌ فعيرٌ في الرباط).

- وقد ذكر أن خبر (عسى) قد يأتي اسمًا صريحًا^(٥) يقول: «وقد يجيء اسمًا صريحًا... قالت الزباء: (عسى الغويرُ أبُوسًا)^(٦)».

وقد استدل بالمثل العربي: (لأمر ما جدَّع قصيرٌ أنفَهُ)^(٧) على مجيء (ما) صفة للنكرة قبلها لتزداد النكرة شيوعًا، وعليه جوز^(٨) أن تكون (ما) من قوله تعالى: (يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا) (البقرة: من الآية ٢٦)، صفة للنكرة قبلها لتزداد شيوعًا.

ثانيًا : القياس :

تعريفه :

هو أصل هام من أصول الصناعة النحوية، اعتمده النحويون في إغناء صناعتهم وإثراء مباحثهم، يقول ابن الأثير عن أهمية القياس^(٩): «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر

(١) الدر المصون ١٠٤/١، وانظر مثله في: ٦٠/١، ٢٣٢/٢.

(٢) انظر: مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٦/١، وورد في قول الشاعر:

وقد علمت خيالك أنى الصَّخَصُخُ إن الحديد بالحديد يفلح

والصخَصُخ: الأرض الصلبة. وانظر: اللسان (فلح).

(٣) انظر: الدر المصون ٥٩٣/٢.

(٤) انظر: مجمع الأمثال ٤٠/١. يضرب للرضا بالحاضر وترك الغائب.

(٥) الدر المصون ٣٨٧/٢.

(٦) انظر: مجمع الأمثال ٣٤١/٢، وهو يعني: لعل الشعر يأتيكم من قِبل الغار، يضرب للرجل يقال له: لعل

الشعر جاء من قِبلك؛ والغوير: تصغير (غار)؛ والأبوس: جمع (بؤس) وهو الشدة.

(٧) انظر: مجمع الأمثال ١٢١/٣. وقصير هذا هو: قصير بن سعد اللخمي.

(٨) انظر: الدر المصون ٢٢٣/١.

(٩) لمع الأدلة في أصول النحو ٩٥، وانظر: الاقتراح ٧١.

القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة».

وقد عرّفه ابن الأنباري بقوله^(١): «وهو في عُرْف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو لحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة».

وقد عرّفه في جده بقوله^(٢): «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه». وهو ما أثبتّه السيوطي في اقتراحه^(٣).

أركانه :

للقياس أربعة أركان^(٤): أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلّة جامعة. وقد بيّن ابن الأنباري المقصود بهذه الأركان يقول^(٥): «وذلك مثل أن تتركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسم فاعله تقول: اسم أسند الفعل إليه مقدّمًا فوجب أن يكون مرفوعًا قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسم فاعله، والحكم هو الرفع، والعلّة الجامعة هي الإسناد، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجْزِيَ على الفرع الذي هو ما لم يُسم فاعله بالعلّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو».

أنواعه :

ميّز ابن الأنباري بين ثلاثة أنواع من القياس^(٦):

(١) لمع الأدلة ٩٣.

(٢) الإعراب في جمل الإعراب ٤٥.

(٣) انظر: ٧٠.

(٤) الاقتراح ٧١.

(٥) لمع الأدلة ٩٣، وانظر: الاقتراح ٧١.

(٦) انظر: لمع الأدلة ١٠٥: ١١٠، والاقتراح ١٠٠، ١٠١.

الأول : قياس العلة :

وهو: «أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل» وقد مثّل له برفع ما لم يسم فاعله - كما ذكرنا - إذ وجب رفعه قياساً على الفاعل، والعلة الجامعة بين المقيس عليه - الفاعل - والمقيس - ما لم يُسم فاعله - هي الإسناد، ولهذه العلة أخذ المقيس حكم المقيس عليه.

الثاني : قياس الشبه :

وهو: «أن يحمل الفرع على أصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل».

وقد مثّل له بإعراب الفعل المضارع بأنه يتخصّص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصّص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم، أو بأنه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم.

الثالث : قياس الطرد :

وهو: الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة». والإخالة هنا المناسبة، فهذا النوع من القياس يعتمد على الطرد، وليس فيه علة مناسبة بين المقيس والمقيس عليه.

ويعتبر قياس العلة أهم أنواع القياس الثلاثة «فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة»^(١)، ثم قياس الشبه فهو «قياس صحيح يجوز التمسك به في الأصح كقياس العلة»^(٢)، أما قياس الطرد فقد اختلفوا في كونه حجة، «فقال قوم: ليس بحجة لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن... وقال قوم: إنه حجة، واحتجوا على ذلك بأن قالوا: الدليل على صحة العلة ألا يكون هو

(١) لمع الأدلة ١٠٩.
(٢) لمع الأدلة ١٠٩، والاقتراح ١٠١.

العلة بل ينبغي أن يثبتوا العلة ثم يدلوا على صحتها بالطرد، لأنه^(١) نظر ثان بعد ثبوت العلة»^(٢).

من يتصفح (الدر) يجد أن السمين لم يتطرق إلى الحديث عن القياس بصورة مفصلة، إلا أننا نجد كثيرًا من عباراته تشير إلى اعتداده بالقياس كأصل من أصول الصناعة كأن يقول مثلاً: «وهو غير مقيس»^(٣). و«خلاف القياس»^(٤)، و«ولا يُقاس عليه»^(٥)، و«وهذا ليس بقياس»^(٦)، و«وهو قياس مطرد»^(٧).

وقد كان يعتمد على القياس عند تقوية بعض الآراء أو تضعيفها منه ، على سبيل المثال:

• في مسألة حذف حرف الجر ونصب المجرور بعد حذف الجار :

يرى السمين أنه لا ينقاس ، بل يقتصر فيه على السماع. ففي إعراب قوله: «وَوَظَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ» (البقرة: من الآية ٥٧) ، يقول السمين^(٨): «وقيل: التقدير: بالغمام، وهذا تفسير معنى لا إعراب، لأن حذف حرف الجر لا ينقاس».

- وفي إعراب (نفسه) من قوله تعالى: «إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ» (البقرة: من الآية ١٣٠) رد السمين^(٩) جواز أن يكون منصوبًا على إسقاط حرف الجر تقديره: سفه في نفسه، لأن حذف حرف الجر لا ينقاس.

(١) في الأصل: لأن نظر ثان.

(٢) الاقتراح ١٠١.

(٣) انظر: الدر المصون مثلاً: ١٢/١، ١٣.

(٤) انظر: الدر المصون ١٩/١.

(٥) انظر: الدر المصون مثلاً: ٢٨٠/١، ٥٧٥/٢.

(٦) انظر: الدر المصون ٣١٦/١، ٣٦٩، ١٢٢/٢، ١٩٢.

(٧) انظر: الدر المصون مثلاً: ٤١٩/١، ٤٣٣، ٤١/٢.

(٨) الدر المصون ٣٦٩/١.

(٩) انظر: الدر المصون ١٢٢/٢، ١٢٣.

وفى نصب (غشاوة)^(١) من قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ (البقرة: من الآية ٧)، يقول السمين^(٢): «... والثاني: الانتصاب على إسقاط حرف الجر، ويكون (وعلى أبصارهم) معطوفاً على ما قبله، والتقدير: (ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم بغشاوة)، ثم حُذِفَ حرف الجر فانْتَصَبَ ما بعده كقوله^(٣):

تَمْرُونِ الدِّيارِ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

أي: تمرّون بالديار، ولكنه غير مقيس».

• وفى مسألة العطف على المجرور المتصل دون إعادة الجار:

اختار السمين^(٤) مذهب الكوفيين فى جوازه لاعتضاده بالقياس^(٥)، يقول: أما القياس فلأنه تابع من التوابع الخمسة فكما يؤكد الضمير المجرور ويبدل منه فكذلك يعطف عليه».

• وفى مسألة عمل (أن) الناصبة وهى محذوفة:

يرى السمين أنه غير مقيس، إذ لا تُحذف (أن) إلا فى مواضع محفوظة، فى قراءة^(٦) «فيرى الذين» (المائدة: من الآية ٥٢) بالياء. يقول السمين^(٧) فى أحد تأويليها: «إن الفاعل نفس الموصول والمفعول هو الجملة من قوله: (يسارعون)، وذلك على تأويل حذف (أن) المصدرية، والتقدير:

(١) هى قراءة المفضل بن محمد (الضبي) عن عاصم، انظر: السبعة ١٤٠، ١٤١.

(٢) الدر المصون ١١١/١، ١١٢ وقد ذكر فيها وجهين آخرين: النصب بإضمار فعل أو اسم وضع موضع المصدر، وانظر مثله فى: ١٩٢/٢، ٣٦٣/٣، ١٢/٦.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الدر المصون ٣٩٤/٢: ٣٩٦.

(٥) وجوازه عند السمين أيضاً للسمع الوارد به، وضعف دليل المانع لجوازه. انظر: ٣٩٤/٢.

(٦) ليحيى بن وثاب، وإبراهيم النخعي. انظر: الشواذ ٣٩، والمحزر الوجيز ١٢٨/٥.

(٧) الدر المصون ٣٠٠/٤.

ويرى القوم الذين في قلوبهم مرض أن يسارعوا، فلما حُذفت (أن) رُفع الفعل كقوله^(١):

... .. ألا أيُّ هذا الزاجري أخضرُ الوغى

أجاز ذلك ابن عطية^(٢)؛ إلا أن هذا غير مقيس، إذ لا تُحذف (أن) عند البصريين إلا في مواضع قليلة.

ويرى السمين أن ما جاء نادرًا لا يقاس عليه، وإنما يقاس على المطرد الكثير، وهو في هذا يذهب مذهب البصريين خلافًا للكوفيين، فإنهم يجيزون القياس عليه.

- ففي قوله تعالى: «اثنتا عشرة عينا» (البقرة: من الآية ٦٠)، يقول السمين^(٣): «قوله (اثنتا عشرة عينا) فاعل (تفجرت)، والألف علامة الرفع لأنه محمول على المثني، وليس بمثنى حقيقة، إذ لا واحد له من لفظه، وكذلك مذكره (اثنان)، ولا يضاف إلى تمييز لاستغنائه بذكر المعدود مثنى، نقول: رجلان وامرأتان، ولا نقول: اثنا رجل، ولا اثنتا امرأة، إلا ما جاء نادرًا فلا يقاس عليه، قال^(٤):

كأنَّ خِصْيَيْهِ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

(١) تمامه: (وإن أشهد الذات هل أنت مخلدي) وهو لطرفة في ديوانه ٣٢ برواية (ألا أيُّ هذا اللانمي)، وهو له أيضًا في الكتاب ٩٩/٣، ١٠٠، وشرح شواهد المغني ٨٠٠/٢، ومعاني القرآن للزجاج ١٦٥/١، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٣١٧/١، وشرح شذور الذهب ١٤٨، والإملاء ٥٤، وأمالى ابن الشجري ١٢٤/١، ٣١٠/٣.

(٢) انظر: المحرر الوجيز ١٢٨/٥.

(٣) الدر المصون ٣٨٥/١، ٣٨٦.

(٤) لخطام المجاشعي، أو جندل بن المثني، أو سلمى الهذلية، أو شماء الهذلية، في الدرر اللوامع ٢٠٩/١، وخزانة الأدب ٤٠٠/٧، ٤٠٤، ٥٠٨، ٥٢٩، ٥٣١، وشرح المفصل ١١/٤، وبلا نسبة في الكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤، والمقرب ٣٣٣، ٣٩٨، وأمالى ابن الشجري ٢٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٤/٣.

ثالثاً : استصحاب الأصل :

تعريفه :

يقول ابن الأنباري^(١): «هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل». وهو من الأدلة المعتمدة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب.

يقول السيوطي^(٢): «والمسائل التي استدلت فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً لا تحصى كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم دليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف، والتذكير، والتذكير وقبول الإضافة والإسناد». وعلى الرغم من هذا نجد أن ابن الأنباري يضعفه كدليل من أدلة النحو يقول^(٣): «استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل، ألا ترى أنه لا يجب التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمنين معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعتة للاسم، وعلى هذا قياس ما جاء في النحو». ويقول في موضع آخر^(٤): الاعتراض على الاستدلال بالاستصحاب بأن يذكر دليل يدل على زواله كأن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر، فيبين أن فعل الأمر مقتطع من المضارع ومأخوذ منه، والمضارع قد أشبه الأسماء وزال عنه

(١) الإعراب في جمل الإعراب ٤٦، وانظر: الاقتراح ١١٣.

(٢) الاقتراح ١١٣، ١١٤.

(٣) لمع الأدلة ١٤٢.

(٤) انظر: الإعراب في جمل الإعراب ٤٦: ٤٩، وانظر: الاقتراح ١١٤.

استصحاب البناء وصار معربًا بالشبه، فكذاك فعل الأمر، والجواب أن يبين أن ما توهمه دليلاً لم يوجد فبقي التمسك باستصحاب الحال صحيحاً. وفي (الدر المصون) نلاحظ أن السمين قد ارتكن في بعض نصوصه إلى استصحاب الأصل، من ذلك:

- في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (البقرة: من الآية ١١)، يقول السمين^(١): «(إذا) ظرف زمن مستقبل ويلزمها معنى الشرط غالباً... وقد تكون للزمن الماضي كـ (إذ) كما قد تكون (إذ) للمستقبل كـ (إذا) وتكون للمفاجأة أيضاً، وهل هي حينئذ باقية على زمانيتها أو صارت ظرف مكان أو حرفاً؟ ثلاثة أقوال، أصحها الأول استصحاباً للحال».

- وفي إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ (الأنعام: من الآية ٣٥)، يقول السمين^(٢): «و(كان) في اسمها وجهان، أحدهما: أنه (إعراضهم)، و(كبر) جملة فعلية في محل نصب خبراً مقدماً على الاسم، وهي مسألة خلاف: هل يجوز تقديم خبر كان على اسمها إذا كان فعلاً رافعاً لضمير مستتر أم لا؟، وأما إذا كان خبراً للمبتدأ فلا يجوز البتة، لئلا يلتبس بباب الفاعل واللبس هنا مأمون. ووجه المنع استصحاب الأصل».

رابعاً : الإجماع :

تعريفه :

يقول السيوطي^(٣): «المراد به: إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة». ويقول فيه ابن جني^(٤): «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ولا المقيس على

(١) الدر المصون ١/١٣٢، ١٣٣.

(٢) الدر المصون ٤/٦٠٧، ٦٠٨، وانظر: ٣/٤٢٠.

(٣) الاقتراح ٦٦.

(٤) الخصائص ١/١٩٠، ١٩١.

المنصوص، وأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد من يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء في النص عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: (أمتي لا تجتمع على ضلالة)^(١)، وإنما هو علم منتزع عن استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره، إلا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها. وتقدم نظرها...».

ويذكر السيوطي نوعاً آخر عن الإجماع يقول^(٢): «وإجماع العرب أيضاً حجة، ولكن أتى لنا بالوقوف عليه، ومن صورته أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه».

وفي ثنايا أعاريب السمين نجده في بعضها يشير إلى مفهوم الإجماع المتعارف عليه عند النحويين منه:

- إعراب قوله تعالى: «مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ» (آل عمران: من الآية ٩٧).
أجاز الزمخشري^(٣) أن يكون عطف بيان من (آيات بينات) رده السمين بقوله^(٤): «قول مخالف لإجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت إليه».

(١) سنن الترمذي - أبواب الفتن ٤/٤٦٦، والمستدرک ١/١١٥، ويروى: «لا يجمع الله أمتي على ضلالة أبداً».

(٢) الاقتراح ٦٧.

(٣) انظر: الكشف ١/٣٨٧.

(٤) الدر المصون ٣/٣١٩.